اقتصاد

نصف راتب للموظفين الفلسطينيين

رام الله ـ **العربي الجديد**

قالت وزارة المالية الفلسطينية إنها تعتزم صرف 50% من رواتب موظفي السلطة الفلسطينية في القطاعين المدني والعسكري عن شهر إبريل/ نيسان مطلع الأسبوع المقبل، وذلك وسط استمرار أزمتها المالية، بسبب احتجاز سلطات الاحتلال الإسرائيلي أموال المقاصة (عائدات الضرائب). وذكرت الوزارة، في بيان، أمس الخميس، أن «موعد صرف رواتب الموظفين العموميين عن شهر إبريل/ نيسان هو يوم الأحد، بنسبة 50% من الراتب وبحد أدناه 2000 شيكل». وأضافت الوزارة أن «بقية المستحقات القائمة هي ذمة لصالح الموظفين، وسيجري صرفها عندما تسمح الإمكانيات المالية بذلك». وتجمع إسرائيل أموال الضرائب عن البضائع التي تمر عبر الأراضي المحتلة إلى السوق الفلسطينية مقابل عمولة 3%، بالنظر إلى أنها تسيطر على جميع المعابر التي تربط الضفة الغربية بالعالم الخارجي. وشهدت السنوات الماضية تأخيراً في تحويل هذه الأموال، الأمر الذي أدى إلى عجز السلطة الفلسطينية عن الوفاء بالتزاماتها المالية، سواء لموظفيها، أو للموردين من القطاع الخاص. وتشير بيانات وزارة المالية إلى أن الديون المتراكمة على السلطة الفلسطينية تجاوزت 11 مليار دولار، سواء للموظفين لديها، أو لبنوك محلية وخارجية، وصندوق التقاعد، ومقدمي الخدمات لها في قطاعات مختلفة، وهو ما يقترب من ضعفي موازنتها العامة. وتقول السلطة الفلسطينية إن إجمالي المحتجز من أموال المقاصة لدى إسرائيل وصل إلى 6 مليارات شيكل (1,61 مليار دولار). وقرر الاحتلال الإسرائيلي، خلال السنة الماضية، احتجاز قيمة الأموال التي تدفعها السلطة الفلسطينية إلى أسر الشهداء والمعتقلين، وطالبت السلطة الفلسطينية بعدم صرف أموال لهم.

وكانت وزارة المالية قد صرفت 50% من رواتب الموظفين عن شهر مارس/آذار الماضي أيضاً. وحذرت الحكومة الفلسطينية مراراً من خطورة استمرار إسرائيل في احتجاز أموال المقاصة، وما يسببه ذلك من عجز لدى الحكومة عن الوفاء بالتزاماتها في صرف رواتب الموظفين ومخصصات القطاعات المختلفة، من صحة وتعليم ورعاية اجتماعية وإغاثية. وطالب رئيس الوزراء الفلسطيني، محمد مصطفى، المجتمع الدولي بالتدخل العاجل لمعالجة الأزمة المالية الفلسطينية، والضغط على إسرائيل لوقف قرصنة أموال الضرائب، وإعادة الأموال المحتجزة، وتوفير حزمة دعم مالي طارئة ومباشرة للميزانية وللحماية الاجتماعية للأسر الفقيرة والعمال الذين فقدوا وظائفهم بسبب العدوان، إلى جانب متأخرات القطاع الخاص المتراكمة. وأضاف مصطفى، في كلمته في الاجتماع الوزاري لشركاء فلسطين الدوليين، في بروكسل نهاية مايو/أيار الماضي، أن «الحصار المالي يمثل انتهاكاً صارخاً للقوانين والاتفاقيات الدولية، وأن الانخفاض الكبير في إيراداتنا العامة، الناجم عن الانكماش الاقتصادي العام منذ بداية الحرب (على غزة)، والاقتطاعات الإسرائيلية غير القانونية المستمرة من إيراداتنا الضريبية، أدى إلى مزيد من استنزاف مواردنا المالية، وأعاق قدرة الحكومة على تلبية احتياجات أبناء شعبنا».

مسؤول تنفيذي في سلسلة متاجر فرنسية يتفقد المنتجات في فرع للشركة جنوب باريس، 31 مايو 2023 (فرانس برس)

تراجع مبيعات التجزئة في منطقة اليورو

تراجعت مبيعات التجزئة في منطقة اليورو بأكثر من المتوقع، على الصعيد الشهري، خلال إبريل/نيسان الماضي، لكنها استقرت دون تغيير، مقارنة بالشهر المناظر من العام السابق، مما يشير إلى استمرار ضعف الطلب جراء ارتفاع الأسعار وتكاليف المعيشة في القارة العجوز. وحسب بيانات مكتب الإحصاءات الأوروبي «يوروستات» الصادرة أمس الخميس، تراجعت مبيعات التجزئة في منطقة اليورو بنسبة 0,5% على أساس شهري في إبريل/نيسان، بعد ارتفاعها 0,7% في مارس/ آذار. وكان العامل الأكثر مساهمة في انخفاض إجمالي المبيعات هو هبوط مبيعات وقود السيارات بنسبة 2,2% بعد ارتفاع بلغ 1% في الشهر السابق.

أسماء في الأخبار

روسيا تشيد باتفاق خفض إنتاج النفط

قال نائب رئيس الوزراء الروسي الكسندر نوفاك إن الاتفاق الأخير لتحالف «أوبك+» بشأن تمديد خفض إنتاج النفط حتى نهاية 2025 سيسهم في تحقيق توازن سوق الطاقة. وردت تصريحات نوفاك، أمس الخميس، خلال مشاركته في المنتدى الاقتصادي في سانت بطرسبرج، بمشاركة وزراء الطاقة من التحالف واقتصاديين، كانت انطلقت فعالياته الأربعاء، وتستمر حتى السبت. وذكر نوفاك في كلمة له أن «الاتفاق الحالي للتحالف سيساعد على تحقيق توازن بين العرض والطلب في أسواق الطاقة العالمية، ويزيد من حالة الوضوح لمستقبل السوق». والأحد الماضي، أعلن تحالف «أوبك+» تمديد اتفاقية خفض إنتاج النفط إلى ديسمبر/كانون الأول 2025، بدلاً من الموعد الذي كان مقرراً نهاية العام الجاري.

50 مليار دولار صادرات المناطق الحرة في تركيا

ناهزت صادرات تركيا من المناطق الحرة مستوى 50 مليار دولار خلال الفترة بين 2019 - 2023. وبحسب بيانات صادرة عن وزارة التجارة، أوردتها الأناضول أمس، فإن الفين و108 شركات تنشط في 19 منطقة حرة بعموم تركيا بحلول نهاية 2023. وفي الوقت الذي بلغ فيه عدد الشركات التركية بالمناطق الحرة في البلاد ألفاً و563 شركة، فإن عدد نظيراتها الأجنبية وصل إلى 545 شركة. وتصدرت دول الاتحاد الأوروبي قائمة البلدان الأكثر استيراداً من المناطق الحرة التركية، تلتها بلدان آسيا.

كوريا الجنوبية تُقرض أوغندا

أعلنت وزارة المالية في أوغندا، أمس، توقيع اتفاقية مع كوريا الجنوبية للحصول على قرض بقيمة 500 مليون دولار للمساعدة في تمويل مشاريع بنى تحتية. وقالت الوزارة في منشور على منصة «إكس» للتواصل الاجتماعي، وفق ما نقلت وكالة رويترز، إن بنك إيكسيم في كوريا الجنوبية هو الذي سيقدم القرض. ولم تذكر الوزارة تفاصيل عن نوع البنى التحتية التي ستموَّل بهذا القرض، لكن أوغندا تقترض في العادة من أجل مشاريع متعلقة بالطرق والطاقة.

الأردن: شكاوى من ارتفاع أسعار الفائدة

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

في الوقت الذي ما زال فيه الأردنيون يشكون من ارتفاع أسعار الفائدة على القروض والتسهيلات الائتمانية من البنوك وبلوغها مستويات قياسية غير مسبوقة، أبقى البنك المركزي الأردني على هذه المستويات المرتفعة من الفائدة. وحسب مراقبين، أدت أسعار الفائدة المرتفعة على القروض والتسهيلات إلى ارتفاع كلف التمويل بنسبة تجاوز 11% وزيادة فترات التسديد لتغطية المبالغ الجديدة التي ترتبت عليهم. البنك المركزي الأردني قال في تقرير حديث، اطلعت عليه «العربي الجديد»، إن قراراته برفع أسعار الفائدة منذ بدء عمليات الرفع في مارس/ آذار 2022 لم تنعكس بشكل كامل على أسعار فائدة الإقراض في السوق المصرفية، حيث لم تتجاوز الزيادة في أسعار الفائدة في البنوك سواء للاقراض أو الايداع نصف عمليات الرفع هذه. وكان البنك المركزي رفع أسعار الفائدة 11 مرة خلال العامين الماضيين، منها سبع مرات في 2022 وأربع مرات في 2023، وذلك تماشيا مع قرارات البنك الفيدرالي الأميركي، لا سيما أن السياسة النقدية الأردنية تقوم على ربط الدينار بالدولار الأميركي منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي. وحسب بيانات البنك المركزي، فإن ما نسبته 63% من عدد القروض التي منحتها البنوك الأردنية كانت وفقا لسعر الفائدة الثابت، أي أنها لا تتأثر بالتغيرات في أسعار الفائدة سواء ارتفاعا أو انخفاضا. الخبير الاقتصادي مازن مرجي قال لـ«العربي الجديد» إن أسعار الفائدة على القروض التي تقدمها البنوك الأردنية لا تزال مرتفعة جدا، رغم أن الملاءة المالية لها والأرباح المتحققة في العامين الأخيرين تعطي الجهاز المصرفي المرونة والأريحية في تخفيض أسعار الفائدة من باب تخفيف الأعباء عن كاهل المقترضين، وخاصة الأفراد والقطاعات الاقتصادية في ظل الأوضاع الصعبة التي يمر بها الاقتصاد الأردني وتأثره بالظروف المحيطة وتداعيات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. وأضاف أن كلف التمويل ارتفعت حتى على القروض القديمة التي كانت قبل رفع أسعار الفائدة، حيث إن الهامش اتسع ما بين فائدتي الإيداع والإقراض، مشير إلى أهمية تخفيض الكلف على المقترضين، لا سيما الأفراد الذي يعانون من تراجع مستويات المعيشة. وقال الخبير الأردني إن تخفيض أسعار الفائدة سيؤدي إلى نتائج إيجابية على المستوى الاقتصادي الكلي ويعمل على انتعاش بيئة الأعمال.

عندما يعوم العرب في مياه البطيخ

مصطفى عبد السلام

العالم مشغول هذه الأيام بملفات اقتصادية ومالية وتجارية وتكنولوجية وصناعية غاية في التعقيد بهدف تحقيق قفزات في معدلات رفاهية المواطن والنمو والإنتاج والتصدير واقتناص حصة في الأسواق والتجارة الدولية، بل والسيطرة على الاقتصاد العالمي وإزاحة اللاعبين التقليديين وأبرزهم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان، لصالح الصاعدين الجدد وفي المقدمة الصين والهند والبرازيل.

في مقدمة تلك الملفات، الذكاء الاصطناعي وتطوير الروبوتات المحاكية للبشر وتكنولوجيا المعلومات، وحرب المعادن، وصناعة الرقائق، والحروب التجارية الشرسة بين أكبر اقتصاديات في العالم، وهناك سباق شديد نحو تطوير المشتقات المالية وأدوات الدفع الإلكتروني وفرض العملات الرقمية كواقع على النظام المالي العالمي، والتسريع بطي عصر النقود المعدنية والورقية.

وهناك سباق شديد بين الاقتصادات الكبرى على صناعة واستخراج المعادن، خاصة تلك المستخدمة في صناعة البطاريات والسيارات الكهربائية والطائرات والصواريخ والصناعات الدفاعية والطائرات المسيرة، ومعها يدور سباق على نهب ثروات أفريقيا خاصة بين الولايات المتحدة والصين وروسيا ودول الاستعمار التقليدية ومنها فرنسا.

كما يشهد العالم منافسة شرسة على الدخول لعصر المصادر المتجددة والطاقة النظيفة سواء من الشمس وتكنولوجيا الطاقة الشمسية الكهروضوئية المستخدمة في توليد الكهرباء، أو طاقة الرياح وغيرها والاستغناء عن الوقود الأحفوري والمفاعلات النووية والفحم والنفط الخام.

وهناك حرب عملات ومحاولات شرسة من قبل اقتصادات صاعدة وناشئة لإزاحة الدولار من قمة عملات الاحتياطيات النقدية والتجارة الدولية وتسعير العملات والنفط والمعادن، واحلال عملات أخرى بديلة منها اليوان.

وهناك محاولات جادة لمعالجة مخاطر البيئة والفيضانات والجفاف والاحتباس الحراري الناجم عن النشاط الإنساني والذي يتصاعد بوتيرة غير مسبوقة، وهناك سرعة نحو اختراق الفضاء ومحاولات جادة من العلماء للعثور على الحياة خارج كوكب الأرض.

طبعا إلى جانب اهتمام العالم بقضايا أخرى ملحة منها الاكتفاء الذاتي من القمح والأغذية، وتكوين احتياطيات ضخمة من النقد الأجنبي وتراكم الثروات.

هكذا تبدو الصورة من حولنا، فالعالم يتغير بسرعة، ويحقق قفزات في مجالات وأنشطة وملفات عدة، لكن في المقابل نجد أن العرب غارقون في مياه البطيخ ومشغولون بتوافه الأمور، وهم لا يدركون أن العالم يتغير بسرعة مذهلة، وأنه ما لم يتحركوا بسرعة فإن المستقبل سيلفظهم.

طاقة

اضطرابات في أسواق مصر بسبب أزمة الغاز

شهد العديد من القطاعات الاقتصادية والأسواق في مصر اضطرابات بسبب النقص الحاد في إمدادات الغاز خلال الفترة الأخيرة

القاهرة ـ **عادل صبري**

زاد النقص الحاد في إمداد الغاز من صعوبات حياة المصريين، كما أدى إلى التأثير سلبا على العديد من القطاعات الاقتصادية، ومنها مصانع أسمدة رئيسية توقفت مؤقتا عن العمل خلال اليومين الماضيين، ما دفع نحو تراجع أسهمها وتذبذب مؤشر البورصة الرئيسي إيجي إكس، واضطراب حركة أسواق العملات، التي تشهد ارتفاعا جديدا للدولار أمام الجنيه، ما يزيد الضغوط على الاقتصاد وقدرة المواطنين على مواجهة أعباء المعيشة. جاء التذبذب في إمدادات الغاز بتراجع تاريخي في إنتاجه، وصعوبة تدبير البدائل الرخيصة على وجه السرعة، مقرونا بزيادة استهلاك محطات التوليد التي شرعت في زيادة فترة انقطاع التيار الكهربائي إلى ثلاث ساعات يوميا.

تثير انقطاعات الغاز والكهرباء أجواء ضبابية، في ظل مخاوف من توجه الدولة لرفع أسعار الوقود والكهرباء ما يدفع إلى بقاء معدلات التضخم في مستويات يقدرها خبراء عند 32% حتى نهاية العام الجاري.

تواكب انقطاعات التيار فترة امتحانات الثانوية العامة، التي تحدد مصير نحو 500 ألف طالب في ظل حاجتهم إلى الكهرباء على مدار الساعة، وتأمين المدارس من انقطاع التيار، بما يؤمن سهولة أداء الامتحانات، التي ستجرى السبت المقبل وتستمر ثلاثة أسابيع. تبدو حكومة تسيير الأعمال مضطربة في مواجهة أزمة، يؤكد مراقبون أنها كانت قادرة على حلها بأسبابها وإمكانية حلها قبل أن تستفحل بهذه الطريقة. يشير المراقبون إلى أن الحكومة تعمل على مواجهة الأزمات على طريقة «رجل الإطفاء»، بدلا من التخطيط المسبق، لعدم حدوثها.

عودة إمدادات الغاز

تبدو تحليلات الخبراء متسقة مع ما اتخذته وزارة البترول لإعادة إمدادات الغاز تدريجيا إلى مصانع الأسمدة والبتروكيماويات صباح أمس الخميس، بعد انقطاع تام استغرق 24 ساعة، حسب بيان رسمي لوزارتي الكهرباء والبترول.

أدى تذبذب الإمدادات إلى إحجام الشركات عن العمل بكامل طاقتها، إذ فضل أغلبها تعليق عمليات الإنتاج لحين استقرار الإمدادات بشبكات الغاز، التي تعرضت لحالة اضطراب مدة يومين، في ظاهرة امتدت إلى كافة الشركات الرئيسية في البلاد دفعة واحدة، وأدت إلى خروجها عن العمل وتراجع قيمة أسهمها في البورصة خلال جلسات الأربعاء والخميس.

قررت شركات مصر لإنتاج الأسمدة «موبكو» «وأبو قير للأسمدة والإسكندرية للأسمدة «أليكس فرت» وسماد مصر «إيجيفرت» تعليق عمليات الإنتاج مدة 24 ساعة إضافية، في حين فضلت شركتا سيدي كرير للبتروكيماويات وكيما وقف تشغيل المصانع لحين استقرار مستويات ضغط الغاز بشبكات التوزيع، لمدة غير معلومة. تعد الشركات الست الأكبر إنتاجية، والتي تشارك الدولة بحصص أغلبية في ملكيتها، المصدر الرئيسي لتوفير الأسمدة للمزارعين المحليين والمدعومة من وزارة الزراعة والمخصصة للأسواق الدولية.

أعلن مسؤولون في شركتي «كيما» بأسوان وسيدي كرير للبتروكيماويات استغلال فترة التوقف عن العمل لإجراء عمليات الصيانة الطارئة في المصانع لحين استقرار عمليات إمدادات الغاز. يعكس قرار الشركتين وجود مخاوف من نقص حاد بإمدادات الغاز مع استمرارها مدة زمنية طويلة، حيث جاء القطع التام للإمدادات مواكبا لقرار وزارة البترول تخفيض 30% من واردات الغاز لمصانع الأسمدة اعتبارا من أول يونيو/ حزيران الجاري، لمواجهة الشح الشديد في إمداد الغاز من الشبكات المحلية، وتوجيه أغلب الإنتاج لمحطات توليد الكهرباء.

أثار قرار الشركات تقليص عمليات الإنتاج مخاوف الشركات المنتجة لمكملات صناعة الأسمدة والبتروكيماويات، حيث تعتمد صناعات المخصبات الزراعية على الخامات الأولية التي تنتجها شركات الأسمدة.

مخاوف الفلاحين

أعرب نقيب الفلاحين حسين أبو صدام عن مخاوفه من استمرار أزمة تدفق الغاز إلى مصانع الأسمدة والمخصبات، وتأثيرها على توفير احتياجات المزارعين من الأسمدة، خاصة المدعومة من الدولة، التي يستخدمها الفلاحون في زراعات الأرز والذرة والقطن بالإضافة إلى احتياجات مزارع الفاكهة والخضر إلى الأسمدة للموسم الصيفي.

حذر أبو صدام في تصريحات صحافية من تأخير صرف مستحقات المزارع من الأسمدة، لخطورتها على إنتاجية المحاصيل الصيفية.

يشير خبراء إلى أن الحكومة تزيد من تعقيد مشكلة انقطاعات الغاز والكهرباء بعدم التزامها بالشفافية في مواجهة الأزمة، مشيرين إلى أنها أعلنت عن العودة إلى قطع التيار الكهربائي لترشيد استهلاك الطاقة من الغاز والكهرباء لتوجيه الفائض إلى الأسواق الدولية بهدف زيادة دخل الدولة من الدولار، بما يساعدها على شراء الأغذية ومستلزمات الإنتاج من الخارج، ليفاجأ الجمهور بتصريحات جديدة بأن الحكومة تواجه أزمة تدبير عملة، وأن قطع التيار الكهربائي مدة ساعة يوميا يوفر 300 مليون دولار شهريا.

تراجع حاد في إنتاج الغاز

يرجع خبير اقتصاديات الطاقة محمد فؤاد الأزمة إلى عدم وضع الحكومة خطة مسبقة لسد احتياجات البلاد من الغاز والوقود اللازم لها، رغم معرفتها التامة بحجم المشكلة منذ بداية عام 2023، حيث علمت بتراجع إنتاج حقل «ظهر» الذي كان يورد 40% من احتياجات البلاد من الغاز، وفقد نحو ثلثي طاقته بنهاية عام 2022.

أوضح فؤاد لـ«العربي الجديد» أنه كان الأولى للحكومة التي توافرت لديها السيولة المالية من صفقة بيع «رأس الحكمة» أن توجه جزءاً من قيمة الصفقة إلى شراء شحنات غاز عبر صفقات «التحوط» بما يمكنها من شراء ما تريده بأسعار رخيصة، بدلا من الشراء الفوري للصفقات الذي رفع قيمة شحنات أزمة الصيف إلى ما يزيد عن مليار دولار عن أسعار البيع بصفقات التحوط.

وتعرض مشروع «الثريا» لإنتاج الغاز في المياه العميقة التابع لشركة «إيني» للجفاف، مع توقف صادرات الغاز المسال، بما دفع الشركة إلى البحث عن مصادر بديلة في أيار منطقة شمال الحمراء البحرية قبالة دلتا النيل، عطلها عدم التزام الحكومة بسداد مستحقات شركات البترول، حيث تراكمت إلى نحو 6,8 مليارات دولار، ثلث قيمتها يخص الشركة الإيطالية.

أكدت وكالة ميس «Mees» لبحوث البترول والطاقة، في تقرير أصدرته في يوليو/ تموز 2023، تراجع إنتاج مصر من الغاز إلى أدنى مستويات في ثلاث سنوات عند خمسة مليارات و841 مليون قدم مكعبة يوميا في مايو/ أيار 2023، مشيرة إلى حاجة وزير البترول لإنفاق 1,8 مليار دولار خلال عامي 2024 و2025، لتجنب عجز وشيك في الغاز. فشلت الحكومة في إقناع الشركات الدولية بضخ تلك الاستثمارات، متأثرة بتقارير سلبية عن تراجع التصنيف الائتماني للاقتصاد وشح الدولار وضبابة المشهد الجيوسياسي في المنطقة.

يشير خبراء إلى أن إنتاج الغاز يتجه نحو الانخفاض بشكل ثابت مع تراجعات متتالية حدثت على مدار الأشهر التسعة الماضية. استغلت إسرائيل شح الغاز المحلي في زيادة صادراتها إلى السوق المصرية إلى نحو مليار قدم مكعبة يوميا، لم تساعد الحكومة في مواجهة الأزمة خلال وقت ذروة الطلب على الكهرباء والغاز خلال أشهر الصيف.

احد الأسواق التجارية في القاهرة (أدوين يمسيريغ/Getty)

عودة إمدادات الغاز

تبدو تحليلات الخبراء متسقة مع ما اتخذته وزارة البترول لإعادة إمدادات الغاز تدريجيا إلى مصانع الأسمدة والبتروكيماويات صباح أمس الخميس، بعد انقطاع تام استغرق 24 ساعة، حسب بيان رسمي لوزارتي الكهرباء والبترول.

أدى تذبذب الإمدادات إلى إحجام الشركات عن العمل بكامل طاقتها، إذ فضل أغلبها تعليق عمليات الإنتاج لحين استقرار الإمدادات بشبكات الغاز، التي تعرضت لحالة اضطراب مدة يومين، في ظاهرة امتدت إلى كافة الشركات الرئيسية في البلاد دفعة واحدة، وأدت إلى خروجها عن العمل وتراجع قيمة أسهمها في البورصة خلال جلسات الأربعاء والخميس.

قررت شركات مصر لإنتاج الأسمدة «موبكو» «وأبو قير للأسمدة والإسكندرية للأسمدة «أليكس فرت» وسماد مصر «إيجيفرت» تعليق عمليات الإنتاج مدة 24 ساعة إضافية، في حين فضلت شركتا سيدي كرير للبتروكيماويات وكيما وقف تشغيل المصانع لحين استقرار مستويات ضغط الغاز بشبكات التوزيع، لمدة غير معلومة. تعد الشركات الست الأكبر إنتاجية، والتي تشارك الدولة بحصص أغلبية في ملكيتها، المصدر الرئيسي لتوفير الأسمدة للمزارعين المحليين والمدعومة من وزارة الزراعة والمخصصة للأسواق الدولية.

أعلن مسؤولون في شركتي «كيما» بأسوان وسيدي كرير للبتروكيماويات استغلال فترة التوقف عن العمل لإجراء عمليات الصيانة الطارئة في المصانع لحين استقرار عمليات إمدادات الغاز. يعكس قرار الشركتين وجود مخاوف من نقص حاد بإمدادات الغاز مع استمرارها مدة زمنية طويلة، حيث جاء القطع التام للإمدادات مواكبا لقرار وزارة البترول تخفيض 30% من واردات الغاز لمصانع الأسمدة اعتبارا من أول يونيو/ حزيران الجاري، لمواجهة الشح الشديد في إمداد الغاز من الشبكات المحلية، وتوجيه أغلب الإنتاج لمحطات توليد الكهرباء.

أثار قرار الشركات تقليص عمليات الإنتاج مخاوف الشركات المنتجة لمكملات صناعة الأسمدة والبتروكيماويات، حيث تعتمد صناعات المخصبات الزراعية على الخامات الأولية التي تنتجها شركات الأسمدة.

مخاوف الفلاحين

أعرب نقيب الفلاحين حسين أبو صدام عن مخاوفه من استمرار أزمة تدفق الغاز إلى مصانع الأسمدة والمخصبات، وتأثيرها على توفير احتياجات المزارعين من الأسمدة، خاصة المدعومة من الدولة، التي يستخدمها الفلاحون في زراعات الأرز والذرة والقطن بالإضافة إلى احتياجات مزارع الفاكهة والخضر إلى الأسمدة للموسم الصيفي.

حذر أبو صدام في تصريحات صحافية من تأخير صرف مستحقات المزارع من الأسمدة، لخطورتها على إنتاجية المحاصيل الصيفية.

يشير خبراء إلى أن الحكومة تزيد من تعقيد مشكلة انقطاعات الغاز والكهرباء بعدم التزامها بالشفافية في مواجهة الأزمة، مشيرين إلى أنها أعلنت عن العودة إلى قطع التيار الكهربائي لترشيد استهلاك الطاقة من الغاز والكهرباء لتوجيه الفائض إلى الأسواق الدولية بهدف زيادة دخل الدولة من الدولار، بما يساعدها على شراء الأغذية ومستلزمات الإنتاج من الخارج، ليفاجأ الجمهور بتصريحات جديدة بأن الحكومة تواجه أزمة تدبير عملة، وأن قطع التيار الكهربائي مدة ساعة يوميا يوفر 300 مليون دولار شهريا.

تراجع حاد في إنتاج الغاز

يرجع خبير اقتصاديات الطاقة محمد فؤاد الأزمة إلى عدم وضع الحكومة خطة مسبقة لسد احتياجات البلاد من الغاز والوقود اللازم لها، رغم معرفتها التامة بحجم المشكلة منذ بداية عام 2023، حيث علمت بتراجع إنتاج حقل «ظهر» الذي كان يورد 40% من احتياجات البلاد من الغاز، وفقد نحو ثلثي طاقته بنهاية عام 2022.

أوضح فؤاد لـ«العربي الجديد» أنه كان الأولى للحكومة التي توافرت لديها السيولة المالية من صفقة بيع «رأس الحكمة» أن توجه جزءاً من قيمة الصفقة إلى شراء شحنات غاز عبر صفقات «التحوط» بما يمكنها من شراء ما تريده بأسعار رخيصة، بدلا من الشراء الفوري للصفقات الذي رفع قيمة شحنات أزمة الصيف إلى ما يزيد عن مليار دولار عن أسعار البيع بصفقات التحوط.

وتعرض مشروع «الثريا» لإنتاج الغاز في المياه العميقة التابع لشركة «إيني» للجفاف، مع توقف صادرات الغاز المسال، بما دفع الشركة إلى البحث عن مصادر بديلة في أيار منطقة شمال الحمراء البحرية قبالة دلتا النيل، عطلها عدم التزام الحكومة بسداد مستحقات شركات البترول، حيث تراكمت إلى نحو 6,8 مليارات دولار، ثلث قيمتها يخص الشركة الإيطالية.

أكدت وكالة ميس «Mees» لبحوث البترول والطاقة، في تقرير أصدرته في يوليو/ تموز 2023، تراجع إنتاج مصر من الغاز إلى أدنى مستويات في ثلاث سنوات عند خمسة مليارات و841 مليون قدم مكعبة يوميا في مايو/ أيار 2023، مشيرة إلى حاجة وزير البترول لإنفاق 1,8 مليار دولار خلال عامي 2024 و2025، لتجنب عجز وشيك في الغاز. فشلت الحكومة في إقناع الشركات الدولية بضخ تلك الاستثمارات، متأثرة بتقارير سلبية عن تراجع التصنيف الائتماني للاقتصاد وشح الدولار وضبابة المشهد الجيوسياسي في المنطقة.

يشير خبراء إلى أن إنتاج الغاز يتجه نحو الانخفاض بشكل ثابت مع تراجعات متتالية حدثت على مدار الأشهر التسعة الماضية. استغلت إسرائيل شح الغاز المحلي في زيادة صادراتها إلى السوق المصرية إلى نحو مليار قدم مكعبة يوميا، لم تساعد الحكومة في مواجهة الأزمة خلال وقت ذروة الطلب على الكهرباء والغاز خلال أشهر الصيف.

46,126

ارتفع صافي الاحتياطيات من النقد الأجنبي في مصر إلى 46,126 مليار دولار في مايو/ أيار الماضي من 41,057 مليارا في إبريل/ نيسان 2024، بزيادة بلغت 5,068 مليارات دولار، حسب البنك المركزي.

المغرب

مطالب بضبط أسعار الأضاحي

الرباط ـ **مصطفى فحاس**

أفضى الارتفاع الكبير لأسعار الأضاحي في المغرب على بعد أقل من أسبوعين من عيد الأضحى، إلى بروز مطالب تحث الحكومة على التدخل من أجل ضبط سوق الأغنام والماعز، خاصة في ظل الدعم الذي وفرته الدولة للمربين في سياق الجفاف الذي تعرفه المملكة منذ ثلاثة أعوام. ورغم حرص الأسر المغربية على شراء الأضاحي، إلا أن نقاشا نار، خلال الفترة الأخيرة، حول قدرة الأسر على شرائها في ظل شكوى الأسر من تراجع قدرتها الشرائية.

ورغم تباطؤ ارتفاع التضخم إلى ما دون 1%، إلا أن الأسر لم تتخلص من قلقها. ففي البحث حول الظرفية لدى الأسر، عبرت 82,5% منها عن إحساسها بتدهور مستوى معيشتها في الاثني عشر شهرا الماضية، وهي نسبة تصل إلى 56,9% عند سؤال الأسر حول توقعها لتطور مستوى معيشتها في الاثني عشر شهرا المقبلة. وكشف بحث ميداني لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، صدر الأربعاء الماضي في اجتماع بالبرلمان، أن 12,5% من الأسر لم تمارس شعيرة الأضحية في العام الماضي.

وأضاف البحث أن نسبة ممارسة شعيرة الأضحية وصلت في العام الماضي، إلى 94% في الأرياف و84% في المدن.

ويؤكد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، محمد صديقي، أن العرض يفوق الطلب، حيث يتوقع أن يصل العرض من الأغنام والماعز إلى 7,8 ملايين رأس، بينما ينصب الطلب على 6 ملايين رأس.

غير أنه يتجلى أن أسعار الأضاحي ارتفعت في العام الحالي، حيث يوضح عضو الجمعية الوطنية لمربي المواشي، ناصر التاغي، أن الزيادة في أسعار العام الحالي تتراوح بين 100 و150 دولارا. وعزا التاغي في تصريح لـ«العربي الجديد»، الزيادة في أسعار الأغنام إلى ارتفاع المدخلات التي تستعمل لتوفير العلف بحوالي 50 في المائة في بعض الأحيان، فقد انتقل سعر الفول من 3 إلى 6 دراهم، ولم يسلم الشعير من زيادة الأسعار. ويتصور المستشار يونس ملال في مداخلة له بمجلس المستشارين بالبرلمان، أنه يفترض في الحكومة في ظل الدعم الذي توفره للمربين، العمل على ضبط أسعار الأضاحي في السوق، حتى لا تتضرر الأسر جراء الأسعار المرتفعة. ففي تصوره ضبط السوق يجد مسوغه في الدعم الذي خصت به الدولة المربين في سياق الجفاف.

ويرى أنه يفترض في الدولة التدخل من أجل الكشف عن سعر بيع الكيلوغرام الواحد من الأضاحي، مؤكدا أنه لا يجب الدفع بحجة حرية الأسعار والمنافسة، ما دامت الدولة تضخ الأموال لدعم الإنتاج.

وكانت الدولة قد قررت بسبب قلة الكلأ الطبيعي (المراعي) مساعدة مربي الأبقار والأغنام عبر توفير دعم لأسعار الشعير بـ20 دولاراً للقنطار بكلفة إجمالية تصل إلى 280 مليون دولار، ودعم الأعلاف المركبة الموجهة إلى الأبقار الحلوب بـ25 دولاراً للقنطار بكلفة تصل إلى 110 ملايين دولار، وزيادة على إنشاء نقاط لتوفير المياه لتوريد الماشية.

واتخذت الحكومة للعام الثاني على التوالي قرارا يقضي بتوفير دعم عن كل رأس من الأغنام المستوردة هذا العام أيضاً، حددته في حدود 50 دولارا حيث إن عملية الاستيراد تستغرق بين منتصف مارس/ آذار الماضي ومنتصف يونيو/ حزيران المقبل. وطالب مستشارون بالغرفة الثانية من البرلمان وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية والمياه والغابات، بالتدخل من أجل وضع حد للمضاربة في السوق، عبر سن آلية السوق وضبط قنوات التسويق حماية للقدرة الشرائية للأسر من تجار الأزمات. وقد لاحظ المستشار إسماعيل العالوي، بمجلس المستشارين، أن السعر الأدنى في السوق للأضحية يناهز 300 دولار، وهو ما يوازي الحد الأدنى للأجور، مشيرا إلى أن هناك عمالا في القطاع غير الرسمي لا يصل أجرهم إلى هذا المستوى، بل إن من المتقاعدين من لا يتعدى معاشهم 200 دولار في الشهر.

ممارسة شعيرة الأضحية وصلت إلى 84% في العدد العام الماضي (جلال مرشدي/الأناضول)

أخبار العرب

قطار بين تونس والجزائر في رحلة تجريبية

يعود قطار بين تونس والجزائر في رحلة تجريبية بعدما توقف عن العمل منذ أكثر من عقدين، وبعد فشل محاولة أولى لإعادة تسيير القطار في 2017. وتجري سلطات النقل في كل من الجزائر وتونس اليوم الجمعة أول رحلة تجريبية للقطار الذي يربط بين محطة تونس ومحطة عنابة شرقي الجزائر. وتوقع إدارة الشركة الجزائرية للنقل والشركة التونسية للسكك الحديدية، خلال جلسة عمل تعقد السبت القادم في تونس، على اتفاق بشأن آليات إعادة تسيير قطار بين تونس والجزائر، حيث سيعود وفد الشركة الجزائرية إلى البلاد عبر القطار في رحلة تجريبية داخلية تربط العاصمة تونس بأخر محطة على الحدود بين البلدين.

ويتوقع أن تبدأ أولى رحلات القطار الموجهة للمسافرين بين البلدين في الخامس من يوليو/ تموز المقبل، مع بداية موسم الصيف، بمناسبة عيد استقلال الجزائر، بعد استكمال كامل الترتيبات المتعلقة بتركيز مكاتب شرطة الحدود وإدارة الجمارك في المحطات الحدودية، ما يسمح بتنظيم تنقل الأشخاص بين البلدين.

اشتراكات الموبايل في عُمان تتراجع

شهدت أعداد اشتراكات المتنفعين بخدمات الاتصالات في عُمان نمواً خلال شهر إبريل/ نيسان الماضي مع تراجع عدد المشتركين في خدمات الهاتف النقال «الموبايل». وأظهرت بيانات للمركز الوطني للإحصاء والمعلومات (حكومي)، تراجعاً في عدد اشتراكات المنتفعين بالهاتف النقال «الموبايل» خلال الشهر بنسبة 0,26%، مقارنة بنهاية مارس/ آذار الماضي، بواقع 18,965 ألف اشتراك جديد خلال الشهر، لينخفض عددهم إلى 7,183 ملايين اشتراك. وتأثر عدد الاشتراكات خدمات الهاتف النقال «الموبايل» بتراجع عدد اشتراكات منتفعي الهاتف النقال بالخطوط مسبقة الدفع، بنسبة 0,5% خلال الشهر، ليصل إلى 5,312 ملايين اشتراك خلال الشهر، بتراجع 26,465 ألف اشتراك جديد عن عددها خلال مارس / آذار الماضي.

وفي المقابل، ارتفع عدد اشتراكات منتفعي الهاتف النقال بالخطوط آجلة الدفع بنسبة 0,4% خلال الشهر، ليصل عددها إلى 1,781 مليون اشتراك.

تقارير عربية

موازنة

العراق: تحذيرات من مخاطر تزايد الإنفاق العام

بغداد ـ **احمد عبد**

اتخذ الإنفاق الحكومي العام في العراق مساراً تصاعدياً قياساً بحجم إيرادات الدولة خلال السنوات الأخيرة، وشمل هذا الإنفاق ارتفاع موازنات المرتبات والتخصيصات المالية الحالة التي تعتمد بشكل أساسي على عوائد النفط. وهذا ما حذر منه صندوق النقد الدولي في بيانات سابقة له، إذ أكد على ضرورة خفض مستوى الاعتماد على النفط، وضمان الاستدامة المالية، مع العمل على حماية الإنفاق الاجتماعي والاستثماري وضبط الأوضاع المالية العامة وزيادة الإيرادات غير النفطية، بلغ حجم الموازنة العامة، التي أقرت الاثنين الماضي من قبل البرلمان العراقي، 211,9 تريليون دينار (نحو 153 مليار دولار)، بينما بلغت إيرادات العراق 147,8، باعتماد كبير على الإيرادات النفطية والمعدنية التي بلغت 120,4 تريليون دينار عراقي، في حين بلغت الإيرادات غير النفطية التي تشمل الضرائب والرسوم والأرباح من القطاع العام والإيرادات التحويلية وإيرادات أخرى بحدود 27,3 تريليون دينار (الدولار = نحو 1307 دنانير). يرى مختصون في الشأن الاقتصادي أن ارتفاع فاتورة الإنفاق العام للدولة وزيادة نسبة العجز المالي عوامل فاقمت هشاشة الاقتصاد العراقي في ظل عدم وجود تنوع في مصادر الدخل والاعتماد على الاقتصاد أحادي الجانب.

إجمالي عجز الموازنة الجديدة يبلغ نحو 49 مليار دولار

إقرار جداول الموازنة

صوت مجلس النواب العراقي على جداول الموازنة الاتحادية العامة للدولة لعام 2024، بعد إجراء عدد من التعديلات على جداول النفقات والتخصيصات المالية لتنمية المحافظات، وزاد حجم الموازنة الجديدة 7% عن موازنة العام الماضي 2023، وبلغ إجمالي العجز العام فيها أكثر من 64 تريليون دينار (نحو 49 مليار دولار). وقال عضو اللجنة المالية في مجلس النواب معين الكاظمي إن جداول الموازنة أرسلت رسمياً إلى وزارة العدل العراقية التي تمتلك جريدة الوقائع الرسمية، بغرض نشر القانون ليدخل حيز التنفيذ دون الحاجة لمصادقة رئاسة الجمهورية.

وأوضح الكاظمي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن العجز البالغ 64 تريليون دينار يمكن أن تتم معالجته من خلال سد هذه الفجوة عن طريق إجراءات الحكومة وطبيعة سياستها الاقتصادية، وأن الحكومة افترضت وجود 20 تريليون دينار يمكن حسمها كحوالات من البنك المركزي، مع إمكانية تعزيز فرص تنمية القطاعات الاقتصادية وإيجاد منافذ جديدة للإيراد المحلي. واستبعد الكاظمي وجود مشاكل يمكن أن تؤثر على توقيتات رواتب الموظفين والمتقاعدين والرعاية الاجتماعية، وشراء الحنطة (القمح) من الفلاحين، فضلا عن شراء الدواء وتأمين السلة الغذائية، وتكاليف جولات التراخيص لاستخراج النفط ومشاريع تنمية الأقاليم للمحافظات ومشاريع الوزارات الاستثمارية. وأضاف أن تمويل المشاريع سيتم بشكل تدريجي، فيما يبقى تمويل باقي استحقاقات المشاريع على عام 2025 القادم، وأن فارق الأموال الذي سيحدث بين حجم الصرف الفعلي والمفترض للموازنة سيدفع للتقشف في بعض فقرات الموازنة التشغيلية غير الضرورية، وعدم إطلاق مشاريع جديدة والاستمرار بإكمال المشاريع المستمرة والمتلكئة بالدرجة الأولى. وبيّن أن جداول الموازنة لم تتضمن تخصيصات لسلم الرواتب، ولا يمكن تعديله حتى نهاية العام، باعتبار أن السنة المالية تنتهي بنهاية هذا العام ويجب أن يعدل على جداول الموازنة في العام المقبل 2025 إذا كانت هناك نية للتعديل.

الإنفاق والعجز

أكد المستشار المالي لرئيس الوزراء مظهر محمد صالح أن متغيرات الجداول المالية ضمن الموازنة الاتحادية التي تم التصويت عليها لسنة 2024 جاءت مطابقة للثوابت التي اعتمدها قانون الموازنة العامة الاتحادية (الثلاثية) رقم 13 لسنة 2023، خاصة في ما يتعلق بمحور العجز الافتراضي. وأوضح صالح في حديث صحافي، أن إجراءات الحكومة ستساهم في خفض العجز، مع العمل على تعظيم الإيرادات غير النفطية، وأن هناك اتجاهات مهمة في إدارة الموازنة العامة بجانب النفقات العامة. وبيّن صالح أن أسعار النفط ما زالت تفوق تقديراتها في الموازنة الثلاثية البالغة 70 دولارا للبرميل وبنسبة تغيير إيجابيا على 16 بالمئة فوق السعر المعتمد، ونحن نقترب من منتصف السنة المالية مع الحفاظ على معدلات التصدير المقررة في الموازنة وإدارة الإنتاج النفطي بشكل كفوء ووفق الاتفاقات الدولية مع منظمة أوبك في موضوع السيطرة على حصص الإنتاج.

تعظيم الإيرادات

يقول الباحث الاقتصادي أحمد صباح إن حجم الإنفاق العام في العراق يفوق حجم الإيرادات العامة للدولة، وهو ما تسبب بارتفاع نسبة العجز المالي، الأمر الذي يساهم في ارتفاع مخاطر الإنفاق على السياسة الاقتصادية العراقية. وأضاف صباح، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن فواتير الإنفاق على الرواتب والمخصصات ومنح الرعاية الاجتماعية ومخصصات التقاعد والبطاقة التموينية تشكل نسبة 50 بالمئة من حجم الإنفاق العام، فضلاً عن الإنفاق الاستثماري البالغ أكثر من 55 تريليون دينار وضعت بشكل غير مدروس، وهو ما عزز من تعظيم مخاطر الإنفاق قياساً بفائدته الاقتصادية، وأشار إلى أن هناك مبالغ نقدية كبيرة وضعت ضمن بنود جداول الموازنة الخاصة بتنمية المحافظات، وأخرى تم وضعها على أنها مشاريع استثمارية، لكنها تثير الكثير من التساؤلات والشكوك حول إحالتها إلى جهات مستفيدة مرتبطة بأحزاب وتيارات سياسية.

سوق تجاري في العاصمة العراقية بغداد (فرانس برس)

قطاع الشحن لا يزال متقلباً

يؤكد البنك الدولي أن أداء الموانئ في كل أنحاء العالم يتأثر بالاضطرابات الإقليمية، معتبرا أن قطاع الشحن لا يزال متقلبا، رغم تراجع التحديات المرتبطة بالأزمة الصحية في 2023.

وأفاد البنك الدولي، أمس الخميس، بأن أحدث مؤشر عالمي لأداء موانئ الحاويات (CPPI)، كشف أن أداء موانئ شرق وجنوب شرق آسيا كان متميزاً في عام 2023، حيث جاء تصنيفها الـ13 من بين أفضل 20 مركزا.

ويلاحظ البنك أنه يتم نقل أكثر من 80% من تجارة البضائع عن طريق البحر، ما يدفعه إلى التشديد على أن مرونة الموانئ وقدرتها على الصمود في مواجهة الصدمات وكفاءتها وأداءها العام غاية في الأهمية للأسواق العالمية والتنمية الاقتصادية.

مصارف

اليمن: قلق من تهريب الأموال

عدن ـ **محمد راجح**

دخلت الأزمة المالية والمصرفية في اليمن مرحلة صعبة، في ظل تسارع انهيار العملة المحلية والوضعية المقلقة للقطاع المصرفي مع ظهور تسريبات تتحدث عن تهريب أموال ضخمة عبر مطار عدن نفاها البنك المركزي، واعتبرها معلومات مضللة صادرة من وسائل وجهات يفترض أنها وطنية ورصينة.

يأتي ذلك في الوقت الذي وصلت فيه أزمة المصارف اليمنية إلى طريق مسدود، وسط المخاوف المتصاعدة حول وضعيتها التي تهدد بعضها بالإفلاس، في ظل تدهور متواصل للعملة المحلية التي سجلت رقماً قياسياً بتجاوزها حاجز 1720 ريالاً مقابل الدولار، بعد إعلان البنك المركزي اليمني عن المزاد الثامن للعام الحالي 2024، لبيع العملات الأجنبية.

وانتهت مهلة نقل مقار البنوك الرئيسية من صنعاء إلى عدن والمحددة بشهرين نهاية مايو/ أيار الماضي، وتزامن ذلك مع تفاقم أزمة الودائع والسيولة في هذه المصارف والتساؤلات المثارة حول خطورة مراكزها المالية، في ظل هذا الصراع المحتدم الذي يلقي بتبعاته على معيشة جميع سكان اليمن.

رئيس جمعية البنوك اليمنية محمود ناجي يؤكد لـ«العربي الجديد» أن القطاع المصرفي يواجه أزمة سيولة نقدية متفاقمة، محذراً من نتائج وتبعات القرارات التي تصدر، والتي يصفها بالتعسفية والتصريحات اللامسؤولة من بعض الأطراف، حيث تزيد تعقيدات الوضع المتفاقم.

ويجدد ناجي تذكير المسؤولين في البنك المركزي في عدن الذين دأبوا، وفق حديثه، على إصدار التصريحات المثيرة المهددة للاستقرار في القطاع المصرفي، بأن يعملوا على دعم مؤسسات القطاع المصرفي وترسيخ الاستقرار والطمأنينة في الأسواق، وتلك مسؤولية قانونية أناطها القانون بهم، وأن يقلعوا عن التباهي بقدرتهم على إلحاق الضرر بالبنوك والمودعين.

الباحث الاقتصادي رشيد الحداد يشير، لـ«العربي الجديد» إلى السياسات النقدية التي تنتهجها الحكومة في عدن والبنك المركزي والتي لم تحقق أي أثر ملموس، أو على الأقل لم تضع حداً لاضطراب وتهاوي سعر صرف العملة المحلية. كما يرى الحداد أن نظام مزادات العملة أثبت فشله وعدم الجدوى من تنفيذه، حيث يضاف إلى جملة من الإجراءات والقرارات التي تقود الوضع الاقتصادي والعملة الوطنية إلى حافة الهوية، إذ حول هذا النظام البنك المركزي إلى منصة مضاربة مركزية بالعملة لا يختلف أداؤها عن الصرافين والشبكات والشركات المضاربة بالعملة.

كان البنك المركزي قد أعلن، الأسبوع الماضي، عن نتائج المزاد الثامن لبيع العملة، حيث باع البنك الدولار بالمزاد وفق وثيقة رسمية اطلعت عليها «العربي الجديد» بنحو 1731 ريالاً حداً أعلى، في حين حدد السعر الأدنى بنحو 1700 ريال، إذ يتوقع مصرفيون أن يؤدي ذلك إلى تسارع انهيار سعر صرف الريال اليمني أمام العملات الأجنبية.

الخبير المصرفي وحيد الفودعي يرى في حديثه لـ«العربي الجديد» أن الوضع يحتاج إلى مراجعة عندما يصل إلى مرحلة صعبة تراوح فيها كثير من الأمور مكانها، معتقداً أن وضعية العملة المحلية المقلقة تتطلب مراجعة الكثير من السياسات والإجراءات والبحث في الأسباب الحقيقية لما يحدث، في إشارة واضحة إلى نظام المزادات.

في المقابل، استهجن البنك المركزي اليمني في عدن ما جرى تداوله بشأن خروج مبالغ مالية كبيرة من إحدى العملات الأجنبية عبر مطار عدن الدولي إلى مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية من دون علم البنك، والجهل الفاضح، كما قال، بالإجراءات الدولية الخاصة بالتعامل مع حمل النقد بواسطة الأفراد أو إجراءات ترحيله بواسطة البنوك أو الشركات المصرح لها في بلد الترحيل، أو بلد الاستقبال.

كما أكد البنك أن تلك الإجراءات لا تسمح بترحيل أو استقبال أي مبالغ تزيد عن عشرين ألف دولار حداً أقصى، ما لم تكن مصحوبة بشهادات وتصاريح كتابية موثقة من السلطات النقدية إلى السلطات الجمركية في المنافذ الوطنية لخروج هذه المبالغ، بعد أن تكون قد أخضعتها لكل معايير ومتطلبات التحقق الدولية المقرة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

يوضح الفودعي أن ترويج مثل هذه الأخبار يُحدث بلبلة كبيرة تضر كثيراً بسوق الصرف ويُسخر الأوضاع لخدمة المضاربين وعصابات الصرف، إذ إن هناك إجراءات دولية خاصة لحمل النقود وترحيلها عبر المنافذ الجمركية.

الجدير بالذكر أن هذه التسريبات تزامنت مع إعلان البنك المركزي اليمني في عدن عن المزاد الثامن لبيع العملات الأجنبية، الأمر الذي أدى إلى اشتعال سوق الصرف وتهاوي سعر الريال اليمني.

أخبار العالم

ارتفاع العجز التجاري الأميركي

اتسع العجز التجاري للولايات المتحدة خلال شهر إبريل لأعلى مستوياته في نحو عام ونصف، بسبب الطلب القوي في البلاد على السلع المستوردة. وأظهرت البيانات الحكومية الصادرة الخميس ارتفاع العجز التجاري 9% تقريبًا في إبريل إلى 74,6 مليار دولار، إذ جعل الدولار القوي شراء السلع الأجنبية أقل تكلفة. ويمكن أن يؤثر العجز التجاري في النا

مال وسياسة

تشتعل النيران في الأراضي الفلسطينية المحتلة نتيجة ضربات حزب الله اللبناني، فينعكس ذلك سلباً على القطاع الزراعي والحيواني للاحتلال الإسرائيلي، متكبداً خسائر فادحة، مع شكاوى للمزارعين من قلة تعويضهم

النيران تلتهم غذاء الإسرائيليين

خسائر فادحة للمزارعين ومربي الماشية بفعل ضربات حزب الله

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

تكبد قطاع الزراعة وتربية الماشية الإسرائيلي في المناطق الشمالية من فلسطين المحتلة على الحدود مع لبنان خسائر هائلة خلال الأيام الماضية مع تصاعد الاشتباكات مع حزب الله اللبناني، الذي تسببت ضرباته في اندلاع النيران في مساحات زراعية واسعة، ما دعا مزارعين إسرائيليين إلى التأكيد على أن الأضرار ستستمر في ظل ارتفاع كلف الإنتاج، حيث سيضطرون إلى شراء الأعلاف لإطعام الماشية بعد احتراق مساحات شاسعة من المراعي، ما سيرفع حتماً أسعار اللحوم في الأسواق. وتضم مناطق الشمال 30 ألف رأس من الماشية، وفق منظمة مربي الماشية في إسرائيل، فضلاً عن عشرات آلاف الدونمات (الدونم يعادل ألف متر مربع)، من المراعي والبساتين ومزارع تربية النحل، حيث طاولت الأضرار الكثير منها في الأيام الأخيرة، إضافة للمنازل والبنية التحتية، فيما يشكو مزارعون من أن التعويضات الحكومية لا تشمل الكثير من أنشطتهم. وقال الرئيس التنفيذي للمنظمة يونتان هيرشفيلد، في تصريحات لموقع واينت الإسرائيلي، إن مزارعي الشمال يواجهون حرائق متواصلة وأضراراً بعشرات ملايين الشواكل، موضحاً أن «آلاف الدونمات من المراعي احترقت».

وأشار هيرشفيلد إلى أن الحرائق امتدت إلى منطقة الجليل الأعلى (شمالي فلسطين المحتلة)، وهضبة الجولان المحتلة في سورية، مضيفاً أنه «جرى يوم الاثنين الماضي فقط حرق ما يقرب من سبعة آلاف دونم من المراعي في الجليل الأعلى، وما زلنا لا نعرف كم منها في الجولان»، وقال إن هذه المراعي بالغة الأهمية لأنشطة تربية الماشية، مبيناً أنه «إذا لم يكن هناك عشب فسيتعين علينا إعطاء الماشية طعاماً باهظ الثمن». هناك أيضاً نظام بيئي متضرر بشدة وتم حرق العديد من الحيوانات، بما في ذلك الماشية، ولا تزال النيران مشتعلة في بعض الأماكن في الجولان. العام المقبل سيكون كارثة على صعيد اللحوم الطازجة المحلية».

ويعتمد مربو الماشية في إسرائيل على 1,5 مليون دونم من المناطق المفتوحة، وفق هيرشفيلد، مؤكداً أنه إذا لم تكن هناك قطعان في الشمال فستتزايد خسائر إسرائيل على صعيد قطاع الأغذية، بينما لا يحصل المزارعون على إجابات من الجهات الحكومية بشأن تعويضهم عن الخسائر التي تكبدوها. كما اتهمت الحرائق عشرات مزارع النحل وسط توقعات بامتداد الخسائر لفترات طويلة، حيث كانت المراعي والأحراج والبساتين التي تعرضت لحرائق واسعة منها للاحتراق مصدراً للرحيق كغذاء للنحل. وقال صاحب منحل في الجليل الأعلى، يدعى تاليم جليلي، إن «الحرائق تزايدت في الأيام الأخيرة نتيجة نيران حزب الله». منظر المناطق المحروقة يمزق قلوبنا». وأضاف الرئيس التنفيذي لمجلس العسل أوفي رابش أن «المراعي المحروقة، وفقدان خلايا النحل، تشكل إصابة قاتلة على الجانب البيئي والزراعي، وما زلنا لا نعرف التقدير النهائي للأضرار التي لم يتم اكتشافها بعد.. في كل مرة يتم فيها حرق خلايا النحل والمناطق الزراعية والمراعي، يتم أيضاً تدمير إنتاج الأغذية النباتية، ويجب على الحكومة الإسرائيلية أن تضع الصناعة الزراعية وتحويش جميع النحالين والمزارعين على رأس قائمة الأولويات في طريق إعادة بناء البلاد». وجاءت ضربات حزب الله لتفاقم أوضاع قطاع الزراعة في إسرائيل الذي كان يعاني أساساً من نقص الأيدي العاملة، ما تسبب في عدم القدرة على حصاد العديد من المحاصيل ومنها أخيراً البطيخ، يُزرَع حوالى 140 ألف طن من البطيخ سنوياً في إسرائيل على مساحة نحو 23 ألف دونم، وفق تقرير منفصل لموقع واينت. وقال رئيس فرع الخضار في مجلس النباتات مئير يعقارة إن العمال الأجانب رحلوا بسبب الحرب، والفلاحون في وضع حرج، وأحاول إيجاد الحلول مع وزارة الزراعة لكن لا أحد يجيبني. دخلت الزراعة في إسرائيل منذ اندلاع الحرب على غزة قبل ثمانية أشهر في أكبر أزمة في القوى العاملة، ويرجع ذلك إلى منع العمال الفلسطينيين من العمل وعمليات الاستدعاء الواسعة لجنود الاحتياط التي شملت أكثر من 300 ألف إسرائيلي للانضمام إلى الحرب، وفرار الآلاف العمال الأجانب الذين طلبوا العودة إلى بلدانهم الأصلية.

وبحسب وزارة الزراعة الإسرائيلية، كانت المزارع في الشمال، التي أخليت نسبة كبيرة منها، تنتج 40% من الفاكهة شبه الاستوائية في إسرائيل، و70% من البيض. أما الآن فقد صارت هذه المناطق، وحتى في الجنوب قرب قطاع غزة، مناطق لاحتشاد الجيش، ولم يعد هناك مكان للمزارعين. في غضون ذلك، بدأت إسرائيل في استيراد المزيد من الخضروات بمقدار يفوق بكثير ما اعتادت عليه سابقاً. ومع ذلك، فإن الأمن الغذائي الإسرائيلي لا يزال يواجه خطراً حقيقياً، ليس بسبب الكلفة المرتفعة للاستيراد فقط، وإنما أيضاً بسبب تعرض سفن البضائع المارة في البحر الأحمر لهجمات متكررة من قبل الحوثيين في اليمن، فضلاً عن قرار تركيا في مطلع مايو/ أيار الماضي مقاطعة إسرائيل تجارياً.

وسبق أن أشارت وزارة الزراعة الأميركية، في تقرير صدر عام 2022، إلى أن إسرائيل تعتمد بشكل شبه حصري على الاستيراد لتوفير استهلاكها من السكر والزيوت النباتية والبذور الزيتية والأعلاف والحبوب والمواد الخام الأخرى لصناعة الأغذية، وتعتمد أيضاً صناعة اللحوم على واردات اللحوم والحيوانات الحية. وفي ظل الأضرار التي تخلفها الحرب المستمرة والتي تدنو من شهرها التاسع، انكمش اقتصاد إسرائيل بنسبة 1,4% على أساس سنوي خلال الربع الأول من العام الجاري. ويأتي هذا الانكماش للربع الثاني على التوالي، إذ جاء بعد انكماش آخر أشد وطأة بنسبة 21,7% في الربع الأخير من 2023. وكان اقتصاد دولة الاحتلال قد نما 2% في كامل 2023، مقارنة مع 6,8% في 2022، ونمو بنسبة 8,6% في 2021، وانكماش بنسبة 1,9% في عام كورونا 2020. وارتفع الإنفاق العام بنسبة 7,1% في الأشهر الثلاثة الأولى من 2024 مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، بعد صعود غير مسبوق بنسبة 86% في الربع الأخير من العام الماضي بفعل الإنفاق على الحرب، وفق بيانات صادرة حديثاً عن مكتب الإحصاء الحكومي، فيما انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3,1% على أساس سنوي في الربع الأول من هذا العام. وحتى لو توقفت الحرب فإن الأضرار الاقتصادية ستظل تلاحق إسرائيل سنوات، وفق مؤسسات مالية دولية وخبراء اقتصاد. فإصرار إسرائيل على ألا تؤخذ على حين غرة مرة أخرى، أدى إلى زيادة هائلة في الإنفاق العسكري، وفق تقرير لوكالة بلومبيرغ الأميركية. الحرب في غزة هي الأعلى كلفة في تاريخ إسرائيل، وقد أشارت تقديرات بنك إسرائيل المركزي إلى أن إجمالي كلفة الحرب سيبلغ 250 مليار شيكل (67,4 مليار دولار)، حتى 2025. وكان الإنفاق العسكري قبل الحرب عند أدنى مستوياته على الإطلاق، إذ بلغ 4,5% من الناتج المحلي الإجمالي، لكن التوقعات تشير إلى أنه سيرتفع إلى مثليه هذا العام ليبلغ 9%، وفقاً لما نقلت بلومبيرغ عن الأستاذ المتقاعد في كلية الاقتصاد في جامعة تل أبيب مانويل تراينبرغ، بالمقارنة، تبلغ نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة 3,4%، وفي ألمانيا 1,5%، وفقاً لبيانات جمعها معهد استوكهولم الدولي لأبحاث السلام. قال المدير العام السابق لوزارة المالية دافيد برودت إن إسرائيل كان لديها مخزون كبير من احتياطيات العملة الأجنبية ودين حكومية منخفضة حين دخلت الحرب الحالية، وكانت نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 62%، بينما تشير التوقعات الآن إلى ارتفاعها إلى 67%. لكن بعض الخبراء يحذرون من خطر بواجه فترة النمو المتواصلة في إسرائيل، التي استمرت أكثر من عقدين دون عرقلة إلا من جائحة كورونا.

والضغوط الحالية على الميزانية بسبب الحرب تبرز أيضاً انقسامات المجتمع الإسرائيلي، حيث تساهم الشريحة العليا، التي تمثل خُمس السكان، بنسبة 60% من إجمالي الإيرادات من الضرائب المباشرة التي تعمل الحكومة على زيادتها لتوفير موارد مالية لتمويل الصراع. كما أن تلك الشريحة تمثل أساس قوات الاحتياط في الجيش، ما جعل الكثير من الأنشطة الاقتصادية تعاني من نقص الأيدي العاملة، على رأسها قطاع التقنية الحيوي، كما خسرت شركات في تل أبيب ومحيطها بعض أفضل زبائنها.

عمال إطفاء إسرائيليون يحاولون إخماد النيران في حقل بهضبة الجولان المحتلة بعد سقوط صواريخ لحزب الله، 2 يونيو 2024 (فرانس برس)

حظر في معرض فرنسي

تلقت شركات الصناعات العسكرية الإسرائيلية ضربة ثقيلة جرّاء القرار الذي اتخذته الحكومة الفرنسية بمنع الممثلين الإسرائيليين من المشاركة في المعرض الدفاعي يوروساتوري «Eurosatory»، المقرر عقده في باريس في 17 يونيو/حزيران الجاري، وفق موقع «غلوبس» الإسرائيلي، الذي ذكر أن الشركات الكبيرة أقل انزعاجاً بسبب إيراداتها القياسية، ولكن بالنسبة للعديد من الشركات الصغيرة، فإن الخسائر مؤلمة.

الشمال يضم 30 ألف رأس من الماشية ومراعي شاسعة

مالیزیا تحقق في تصدير معدات الرقائق إلى روسيا

كوالالمبور ـ **العربي الجديد**

أعلنت وزارة المالية الماليزية، أن الحكومة ستجري المزيد من التحقيقات بشأن تصدير شركة ماليزية معدات تصنيع الرقائق الإلكترونية (أشباه الموصلات) إلى روسيا، وذلك عقب فرض الولايات المتحدة عقوبات على الشركة. وقال وزير المالية الثاني أمير حمزة عزيزان في تصريحات نقلتها وكالة الأنباء الوطنية الماليزية «برناما» أمس الخميس، إن وزارة الاستثمار والتجارة والصناعة الماليزية تحتاج إلى النظر في الأمر أولاً، باعتبارها المنسقة للشركات، حيث إن الشركة محل التحقيق بن 300 شركة عالمية تخضع لعقوبات الولايات المتحدة. وأضاف عزيزان: «من الأفضل للوزارة أن تفهم القضية، إن كان هناك أي شيء أو حدث بالفعل». وأشارت وسائل إعلام دولية، وفق برناما، إلى أن العقوبات الأميركية على شركة «جاترونيكز» (Jatronics) الماليزية جاء بزعم تزويدها الجيش الروسي بمكونات إلكترونية. وقال عزيزان إنه فهم أن الشركة ليست شركة لتصنيع أشباه الموصلات ولكنها شركة تجارية تبيع الأجهزة المتعلقة بصناعة أشباه الموصلات.

وأضاف: «ماليزيا دولة تمارس نظاماً اقتصادياً مفتوحاً. ومع ذلك، نريد من الشركات القيام بالأعمال التجارية بالطريقة الصحيحة». وتابع قائلاً: «لذلك، دعونا نجري التحقيق، وسنرى النتائج. المهم أن ماليزيا لن تتسامح مع التصرفات التي تخالف القوانين».

في معرض لطائرات من دون طيار في موسكو، 16/ 11/ 2023 (فرانس برس)

أسهم العقارات الصينية تهوي 20%

بكين ـ **العربي الجديد**

هوت أسهم القطاع العقاري الصيني بوتيرة حادة منذ منتصف الشهر الماضي، رغم اتخاذ بكين تدابير واسعة النطاق لدعم سوق الإسكان، في دلالة على ضعف معنويات المستثمرين تجاه هذه الإجراءات، وفق تقرير لوكالة بلومبيرغ. وتراجع مؤشر مجمع تابع للوكالة الأميركية لقياس أداء أسهم القطاع العقاري الصيني بنسبة 3,2% خلال تعاملات، أمس الخميس، ليعمق خسائره الممتدة منذ منتصف مايو/ أيار الماضي إلى قرابة 20%. وعلى صعيد تعاملات، أمس، انخفض مؤشر «سي إس أي 300» الفرعي للقطاع العقاري بنسبة 0,58% إلى 3303 نقاط في الختام، بينما هبط مؤشر «هانغ سينغ» للأسهم العقارية في البر الرئيسي للصين بنسبة 1,64%.

جاء الهبوط المتواصل رغم إعلان البنك المركزي الصيني في السابع عشر من مايو/ أيار إجراءات متعددة لدعم القطاع العقاري، التي شملت خفض نسب الدفعات المقدمة على قروض الرهن العقاري، وطرح برنامج موسع لتمويل عمليات شراء الحكومات المحلية للمنازل الراكدة لدى شركات التطوير العقاري. ورغم تفاؤل المستثمرين بهذه التدابير في بداية الأمر، لكن سرعان ما تحولت معنوياتهم في ظل تساؤلات حول مدى فاعلية الإجراءات في إعادة إنعاش الطلب على العقارات، وحل مشكلة فائض المعروض من المنازل، وفق «بلومبيرغ».

يتابع أسهم شركة للأوراق المالية في أنهوي شرقي الصين، 17/ 5/ 2024 (فرانس برس)

تريليونا دولار للطاقة النظيفة في 2024

باريس ـ **العربي الجديد**

أظهر تقرير لوكالة الطاقة الدولية أنه من المتوقع أن يصل الاستثمار العالمي في تكنولوجيا الطاقة النظيفة والبنية التحتية المرتبطة بها إلى تريليوني دولار هذا العام، وهو مثلا المبلغ المخصص للوقود الأحفوري. وقالت الوكالة في تقريرها السنوي إن الاستثمار في الطاقة العالمية، إنه من المتوقع أن يتجاوز إجمالي الاستثمار في قطاع الطاقة ثلاثة تريليونات دولار لأول مرة في عام 2024. ومن المقرر أن يذهب نحو تريليوني دولار إلى تقنيات الطاقة النظيفة، بما في ذلك مصادر الطاقة المتجددة والمركبات الكهربائية والطاقة النووية والشبكات والتخزين والوقود منخفض الانبعاثات وتحسين الكفاءة والمضخات الحرارية، مع توجيه باقي المبالغ نحو الغاز والنفط والفحم. وتجاوز الاستثمار المشترك في الطاقة والشبكات المتجددة المبلغ المنفق على الوقود الأحفوري لأول مرة في عام 2023.

وقال فاتح بيرول، المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية التي تتخذ من باريس مقراً لها إن «مقابل كل دولار يذهب إلى الوقود الأحفوري اليوم، يتم استثمار ما يقرب من دولارين في الطاقة النظيفة». وأضاف بيرول، وفق ما نقلت وكالة رويترز، أمس الخميس أن «الارتفاع في الإنفاق على الطاقة النظيفة يتلقى دعماً من الاقتصادات القوية والتخفيضات المستمرة في التكاليف واعتبارات أمن الطاقة».

ومن المقرر أن تستأثر الصين بأكبر حصة من استثمارات الطاقة النظيفة في عام 2024 بما يقدر بنحو 675 مليار دولار، في حين من المقرر أن تحظى أوروبا بمبلغ قدره 370 مليار دولار والولايات المتحدة بنحو 315 مليار دولار. ويتركز الإنفاق على الطاقة الشمسية الكهروضوئية أكثر من أي تكنولوجيا أخرى لتوليد الكهرباء، ومن المتوقع أن تنمو الاستثمارات إلى 500 مليار دولار خلال العام الجاري بسبب انخفاض أسعار وحدات الطاقة الشمسية.

ومن المتوقع أن تزيد الاستثمارات العالمية في مجال التنقيب عن النفط والغاز بنسبة 7% في 2024 إلى 570 مليار دولار، بعد ارتفاع مماثل خلال العام الماضي. وقال التقرير إن شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط وآسيا قادت معظم الاستثمارات. وأضاف أنه لا يزال هناك نقص في الاستثمار في الطاقة في أجزاء من العالم مثل الاقتصادات الناشئة والاقتصادات النامية خارج الصين.

فنيون يعملون على تركيب ألواح شمسية في محطة للطاقة النظيفة بالمملكة المتحدة (Getty)

رؤية

العرب واليمين المتطرّف الأوروبي

علي نور الدين

من المفترض أن تنتهي يوم الأحد المقبل عمليّة انتخاب 720 نائبًا في البرلمان الأوروبي، الذي يمثّل السلطة التشريعيّة الوحيدة في العالم العابرة للحدود الوطنيّة. وعلى مدى أيّام التصويت الأربعة، ستتم دعوة أكثر من 360 مليون ناخب أوروبي، وهو ما يجعل هذا الاستحقاق ثاني أكبر انتخابات إقليميّة في العالم، بعد انتخابات الهند التي انتهت آخر مراحلها يوم السبت الماضي.

لا يمكن التقليل من أهميّة النتائج التي سيفرزها هذا الاستحقاق، الذي سيفضي إلى إعادة تكوين توازنات القوّة داخل البرلمان، الممسك بصلاحيّة المصادقة على ميزانيّة الاتحاد الأوروبي ومراقبة الإنفاق. كما يملك البرلمان صلاحيّة انتخاب رئيس المفوضيّة الأوروبيّة، و26 مفوّضًا فرعيًا، ناهيك عن مشاركته في وضع التشريعات كمشرّع مشارك مع المجلس الأوروبي.

هكذا، سيكون لهذا الاستحقاق أثر حاسم على مستوى الاقتصاد العالمي في الاتحاد الذي ما زال يستأثر على 14,17% من حجم الناتج المحلّي العالمي، ما يجعله ثالث أكبر كتلة اقتصاديّة بعد الولايات المتحدة والصين. وبطبيعة الحال، ستكتسب هذه الانتخابات حساسيّة استثنائيّة الآن بالنظر إلى الأدوار الاقتصاديّة التي يلعبها الاتحاد حاليًا على مستوى الحروب التجاريّة وسياسات أمن الطاقة والعقوبات وغيرها من الملفّات الدوليّة الساخنة.

غير أنّ ما يميّز هذه المحطّة الانتخابيّة، مقارنة بجميع سابقاتها، سيكون التحوّل المرتقب في موازين القوّة داخل البرلمان. فهذه المرّة من المتوقّع أن يشهد البرلمان الأوروبي طفرة غير مسبوقة في تمثيل قوى اليمين المتطرّف والشعبوي، وهو ما سيغيّر توجّهات الاتحاد الاقتصاديّة والسياسيّة، بل وسياسته الخارجيّة أيضًا. ومن المعلوم أن هذه القوى تنقسم ما بين «كتلة المحافظين والإصلاحيين»، التي تنتمي إليها رئيسة الوزراء الإيطاليّة جورجيا ميلوني، و«كتلة الهويّة والديمقراطيّة» التي ينتمي إليها حزب التجمّع الوطني الفرنسي بزعامة مارين لوبان.

لن تؤدّي هذه التطوّرات حتمًا إلى سيطرة اليمينيين المتطرّفين بشكل مطلق على البرلمان، حيث ستحافظ كتل أخرى على تمثيلها الوازن، ومنها قوى اليمين الوسط واليسار الوسط والخضر وأقصى اليسار وتكتّل الليبراليين. ومع ذلك، ستؤدّي هذه النتائج إلى دخول اليمين المتطرّف كلاعب أساسي في ملعب التسويات التي يجري عقدها تحت سقف البرلمان حول كل ملف وفق اصطفافات تتباين بحسب طبيعة القضيّة المطروحة.

بل ومن المتوقّع أن تساهم اندفاعة اليمين المتطرّف في تقريب قوى اليمين الوسط نحو طروحات أكثر شعبويّة، لمحاولة امتصاص موجة نزوح الناخبين باتجاه الأحزاب الأكثر تطرّفًا. وهذا ما ظهر أساسًا في أداء هذه القوى داخل البرلمان الأوروبي خلال الفترة الماضية. وبهذا المعنى، لن تقتصر تداعيات هذه الانتخابات على سطوة أحزاب اليمين الشعبوي والمتطرّف، بل ستشمل أيضًا أداء ومواقف القوى اليمينيّة التقليديّة وربما الوسطيّة.

وستأتي هذه التطوّرات ضمن سياق صعود أحزاب أقصى اليمين في معظم المجتمعات الغربيّة. وهي ظاهرة باتت مدفوعة بفشل النخب السياسيّة التقليديّة في التعامل مع أزمات التضخّم وارتفاع معدلات البطالة وتباطؤ النمو. بالإضافة إلى تلكّؤ الدول الأوروبيّة في المنافسة الصناعيّة مع كتل اقتصاديّة أخرى مثل الهند والصين. وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي كان عاملًا مساعدًا لتخطّي الأحزاب الشعبويّة قيود الإعلام التقليدي، ولتصل للناخبين برسائل سياسيّة مبسّطة وسريعة وسطحيّة، وبمعلومات غير مُدقّقة. تغذّت أحزاب اليمين الشعبوي في الغرب من الأزمات المتراكمة، لتجد ضالّتها في الخطاب الشوفيني والقومي، ولتضع نفسها حارسًا ثقافيًا واقتصاديًا واجتماعيًا في وجه «الآخرين». وهؤلاء الآخرون هم «الغرباء» من المهاجرين واللاجئين، الذين يتم تحميلهم، بحسب هذه الرؤية، مسؤوليّة تهديد استقرار أوروبا الاقتصادي، تمامًا كما يؤثّرون على انسجام شعوبها الاجتماعي والثقافي. من هنا، يمكن فهم النزعة العنصريّة، والمعادية للعرب والمسلمين في بعض الأحيان، التي تحملها معظم هذه الأحزاب. لن يكون العرب وغيرهم من مواطني الدول النامية بمنأى عن التداعيات الاقتصاديّة لهذه التحوّلات.

وأبرز هذه التداعيات ستطاول طبعًا مقاربة الاتحاد الأوروبي لملف الهجرة واللجوء. إذ حتّى هذه اللحظة ترفض أحزاب اليمين المتطرّف في أوروبا «الميثاق الأوروبي للهجرة واللجوء»، الذي يضع آليّات معيّنة لإيواء اللاجئين الجدد وفق معايير قانونيّة واضحة، قبل فرزهم واستقبال جزء منهم وترحيل الجزء الآخر. مقابل هذه الآليّة، التي تعتبرها قوى اليمين الشعبوي مقاربة «ليّنة للغاية»، تتبنّى بعض هذه القوى، مثل حزب التجمّع الوطني الفرنسي، فكرة إبعاد جميع اللاجئين والنازحين القادمين عبر الحدود، وبآليّة أوتوماتيكيّة لا تشمل درس ملفّاتهم. وبهذا الشكل، لا يأخذ هذا المقترح بالاعتبار وضعيّة البلدان التي سيعود إليها اللاجئون، ولا نوعيّة المخاطر السياسيّة أو الأمنيّة التي قد تحيط بعودتهم. وبعض أحزاب أقصى اليمين تطمح لتنفيذ أفكار شبيهة بتلك التي تبنّاها رئيس الوزراء البريطاني ريشي سوناك، المتحمّس لمشروع ترحيل اللاجئين إلى رواندا «مهما حدث».

على مستوى سياسات الطاقة، تُجمع أحزاب اليمين المتطرّف في أوروبا على التشكيك بواقعيّة أهداف الاتحاد المناخيّة، كما تتشارك التصويب الدائم على الأثر السلبي لهذه الأهداف والتوجهات، من ناحية كلفة الطاقة والإنتاج. وهذا ما سيعني حتمًا إبطاء وتيرة ابتعاد الاتحاد عن مصادر الطاقة الأحفوريّة، وتأخير الوصول إلى أهداف الحياد الكربوني، بمجرّد تزايد سطوة أحزاب اليمين الشعبوي داخل الاتحاد الأوروبي. مع الإشارة إلى أنّ سياسات الاتحاد البيئيّة عانت أساسًا من نكسات عدّة خلال الأعوام الماضية، بفعل ارتفاع كلفتها على المستهلكين والمزارعين والقطاعات الصناعيّة. وهذا ما مثّل أحد أسباب تزايد شعبيّة الأحزاب اليمينيّة المتطرّفة، التي قادت حملات سياسيّة قاسية تستثمر سخط العديد من الشرائح الاجتماعيّة تجاه السياسات البيئيّة.

لهذه الأسباب، سيبقى الاتحاد معتمدًا لفترات أطول على صفقات الطاقة مع الدول المصدّرة للنفط والغاز، ومنها الدول العربيّة. ومن المهم التذكير هنا بتزايد اعتماد الاتحاد الأوروبي على مصادر الطاقة الأحفوريّة العربيّة، بعد العام 2022، إثر تضاؤل إمدادات الغاز والنفط الروسي.